الأمم المتحدة



Distr.: General
13 July 2006
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٤٨٦ التي عقدها مجلس الأمن في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في الصومال'' أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يؤكد مجلس الأمن مجددا جميع بياناته وقراراته السابقة المتعلقة بالحالة في الصومال، ولا سيما بيان رئيسه المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/11).

''ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بإيجاد تسوية شاملة دائمة للحالة في الصومال، واحترامه لسيادة الصومال، وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي، ووحدته بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

''ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي للسيد فرانسوا فال، الممثل الخاص للأمين العام. ويشجع مجلس الأمن السفير فال وسائر وكالات ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى على الانخراط في العمل بصورة نشطة في المنطقة لتعزيز السلام والاستقرار. ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إليه دعمها الإيجابي التام في هذا الشأن.

''ويعرب مجلس الأمن عن تأييده للحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي باعتبارهما السلطتين المعترف بهما دوليا المنوط بهما استعادة السلام والاستقرار والحكم الرشيد في الصومال. ويشير المجلس إلى أهمية وجود مؤسسات عريضة القاعدة وتمثيلية وعملية سياسية شاملة للجميع من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال وفقا لما ينص عليه الميثاق الاتحادي الانتقالي.

"ويرحب مجلس الأمن بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الخرطوم في ٢٢ حزيران/يونيه بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية، الذي أرسل إلى رئاسة مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/442) ويشيد المجلس بجامعة الدول العربية لتيسيرها المحادثات، ويدين المجلس القتال الذي نشب مؤخرا في مقديشو ويطلب إلى جميع الأطراف الالتزام بوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في ٢٢ حزيران/يونيه, ويؤكد مجلس الأمن في هذا الصدد أهمية الحوار بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية.

"ويحث مجلس الأمن، بالتالي، جميع الأطراف المشاركة في هذا الحوار على الانخراط في السعي بطريقة بناءة في الجولة التالية من المحادثات المقرر إجراؤها في ١٥ تموز/يوليه، حيث يتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم في السعي لإيجاد تسوية سياسية دائمة.

"ويطالب مجلس الأمن جميع الأطراف داخل وخارج الصومال بالامتناع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه أن يثير، أو يديم، العنف وانتهاكات حقوق الإنسان أو يهدِّد وقف إطلاق النار والعملية السياسية أو يلحق المزيد من الضرر بالحالة الإنسانية.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في الصومال ويطالب جميع الزعماء الصوماليين بكفالة الفرص الكاملة لوصول جميع المساعدات الإنسانية، دون أية إعاقة، إلى من يحتاجون إليها، وكذلك توفير ضمانات تكفل سلامة، وأمن، العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في الصومال.

"ويشيد مجلس الأمن بالاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لما يبذلان من جهود مستمرة لتعزيز السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة. كما ينوه المجلس بالاجتماعات التي عقداها في ١٩ حزيران/يونيه وفي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويرحب بدور بعثة تقصي الحقائق الموفدة من جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي إلى الصومال في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في تعزيز السلام والاستقرار والعملية السياسية.

"ويرحب مجلس الأمن باجتماع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في بانجول في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وينوه بطلب ذلك الاجتماع من مجلس الأمن أن ينظر في منح استثناء من الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى

الصومال بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ من أجل تمهيد الطريق لإمكانية إيفاد بعثة لدعم السلام وللمساعدة في تسهيل إعادة بناء قوات الأمن الوطنية في الصومال.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في الطلب السالف الذكر المتعلق بإنشاء بعثة لدعم السلام على أساس خطة مفصلة للبعثة تقدم من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو الاتحاد الأفريقي، إذا ما رأى أن بعثة دعم السلام هذه سوف تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

”ويرحب مجلس الأمن بنجاح الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي في الاتفاق في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على اعتماد الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال؛ ويعتقد أن اعتماد خطة للأمن يمثل خطوة هامة في توفير إطار عمل لإصلاح فعال لقطاع الأمن في الصومال من أجل المساعدة في تحقيق السلام لجميع الصوماليين.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في إدخال تعديل محدود على الحظر المفروض على توريد الأسلحة لتمكين المؤسسات الاتحادية الانتقالية، على أساس عملية مستدامة للسلام، من تطوير القطاع الأمني للصومال وبناء مؤسسات وطنية قادرة على معالجة المسائل الأمنية.

”ويؤكد مجلس الأمن، مع ذلك، الدور الذي لا يزال الحظر المفروض على توريد الأسلحة يسهم به في تحقيق السلام والأمن في الصومال، ويدعو الجميع إلى التقيد به، ويؤكد مجددا اعتزامه التعجيل بالنظر في كيفية تعزيز فعالية الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

”ويرحب مجلس الأمن بالنتائج التي توصل إليها الاجتماع الأول لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال“.